

مجلة المجمع

تشرين ثاني ٢٠٢١ - الإصدار ٨٤

بوابتك إلى المحاسبة والتدقيق وقواعد السلوك المهني



خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي لـ ASCA Jordan
أبوغزاله: على الأمم المتحدة تشكيل لجان متخصصة في الذكاء الاصطناعي لحل قضية التغير المناخي

رئيس التحرير : سالم العوري

إعداد : سمر فليفل

مراجعة وتدقيق : سعادة الأستاذ حسن ابو نعمة

تصميم : قسم التصميم، في مجموعة طلال أبوغزاله

في هذا العدد:-

اندماج الأعمال تحت سيطرة مشتركة
- سد فجوة في المعايير الدولية لإعداد
التقارير المالية



٧

أبوغزاله: على الأمم المتحدة
تشكيل لجان متخصصة في الذكاء
الاصطناعي لحل قضية التغير المناخي



١

الاتحاد الدولي للمحاسبين يتعهد
بتقديم الدعم المستمر لمجلس معايير
الاستدامة الدولية الجديد



٧

أبوغزاله: «مجمع المحاسبين
القانونيين» أسهم في انضمام
مؤسسات المحاسبة المهنية العربية إلى IFAC



٢

مجلس معايير المحاسبة الدولية في
القطاع العام يصدر إرشادات حول
رسملة تكاليف الاقتراض



٨

أبوغزاله: البحث عن استراتيجية
انخراط منطقة الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا MENA في مهنة
المحاسبة العالمية



٣

مستجدات تفسيرات لجنة المعايير
الدولية لإعداد التقارير المالية في
سبتمبر ٢٠٢١



٩

أبوغزاله: IASCA يعتمد مركزا
لامتحان «محاسب دولي عربي
معتمد» في الصين



٤

تأكيد عضوية الأعضاء الجدد في
مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمحاسبين
والمنظمات الأعضاء



١٣

اختتام الدورة التأهيلية الرقمية
«البت التفاعلي المباشر» «لـ
«شهادة محاسب دولي عربي
قانوني معتمد (IACPA)»



٥

مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي
يعلن عن تعيينات الأعضاء الجدد لعام
٢٠٢٢



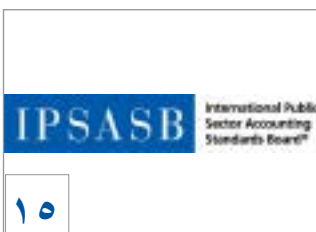
١٤

٤٦٪ نسبة نجاح امتحانات مؤهل
«محاسب دولي عربي إداري معتمد
(IACMA) خلال أكتوبر/ تشرين
الأول ٢٠٢١



٥

مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي
ينشر أول دليل رقمي يعزز من القدرة
على استيعاب المعايير والاطلاع عليها



١٥

أفضل منهاج لدراسة الشهادات
المهنية، بقلم: علاء عبدالعزيز
أبونبعه، خبير حوكمة وتدقيق داخلي



٦

ASCA Jordan- الهيئة العامة السنوي خلال اجتماع أبوغزاله: على الأمم المتحدة تشكيل لجان متخصصة في الذكاء الاصطناعي لحل قضية التغير المناخي



الفيضانات وارتفاع منسوب مياه البحر الذي بدأ يقضي على مساحات شاسعة من اليابسة، بالإضافة إلى ذوبان الثلوج في القطب الشمالي، ونيران الغابات، مبينا أن هذه المظاهر هي آثار التلوث البيئي، الذي أدى إلى هذا التغير.

وأثنى الدكتور أبوغزاله على جهود أعضاء الهيئة الإدارية للجمعية وخاصة المؤسسين والذين ما زالوا يدعمونها منذ ٣٦ عاما في تنمية أعمالها ونشاطاتها، التي ما تزال هي الجمعية الوحيدة في المنطقة تعمل كمؤسسة تأهيلية وتعليمية وتدريبية في مجال المحاسبة منذ العام ١٩٨٤.

من جانبه، استعرض المدير التنفيذي للجمعية الأستاذ سالم العوري تقرير الهيئة الإدارية عن أعمالها للسنة المنتهية بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١، وخططها المستقبلية، حيث يوضح التقرير الامتيازات التي يحصل عليها العضو، وأهم الإصدارات المهنية التي تمت ترجمتها وطباعتها ونشرها والتي تشمل المجلة الشهرية المهنية، بالإضافة الى مشروع دعم الجمعية للاتحاد الدولي للمحاسبين في ترجمة وتطوير ندوات ومحاضرات تبث عبر الانترنت ومتعلقة بمعايير إدارة رقابة الجودة تتضمن شروحات وأمثلة في نهاية كل محاضرة وندوة.

يشار إلى أن الجمعية تسعى إلى تطوير علوم المحاسبة والإدارة وما يتصل بها ويتفرع عنها من مبادئ تطبق على كل أو بعض الخدمات المهنية، وتسعى أيضاً لتطوير مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك إلى أعلى المستويات المهنية من خلال اهتمامها بالإصدارات المحاسبية ومتابعة كل جديد وحديث في مهنتي المحاسبة والتدقيق.

عمّان- أكد سعادة الدكتور طلال أبوغزاله رئيس ومؤسس «طلال أبوغزاله العالمية» أن الحل لقضية التغير المناخي يمكن أن يكون بتشكيل الأمم المتحدة لفرق عمل ولجان من الخبراء في الذكاء الاصطناعي لإيجاد الحلول المثلى وتطبيقها على مختلف دول العالم.

وأضاف الدكتور أبوغزاله خلال ترؤسه اجتماع الهيئة العامة السنوي لجمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين/ عضو في طلال أبوغزاله فاونديشن، بصفته رئيسا للجمعية أن موضوع التغير المناخي هم الأهم عالميا في الوقت الحالي، وخاصة «الانبعاثات السامة وأثرها على مستقبل البشرية». وعقد اجتماع الجمعية العادي الواحد والثلاثين، في ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي بحضور أعضاء الهيئتين العامة والإدارية للمجمع وممثلين عن عدة جهات خاصة.

أشار الدكتور أبوغزاله إلى العام ١٩٩٩، عندما تم تكليفه من الأمين العام للأمم المتحدة، لترؤس لجنة صياغة معايير المعالجة والمحاسبة عن التكاليف البيئية أي «معايير محاسبة بيئية»، وبيّن أنه تم تشكيل فريق عمل دولي من خبراء المحاسبة على مستوى العالم بأكمله، لبحث الآثار المالية للتخريب على البيئة، ووضع تلك المعايير لمحاسبة المتسببين بالأذى البيئي.

ويصف الدكتور أبوغزاله أن الخطر الذي ستواجهه البشرية جراء التغير المناخي بـ «الكارثة الكبرى» ولا يوجد ما هو أخطر من ذلك، مبينا أن الدول المنتجة للتلوث البيئي هي لاتي ستكون المتأثر الأكبر بهذه الكارثة.

أبوغزاله: «مجمع المحاسبين القانونيين» أسهم في انضمام مؤسسات المحاسبة المهنية العربية إلى IFAC



للمحاسبين منذ العام ١٩٨٥، وأضاف أن المجمع برئاسة سعادة الدكتور طلال أبوغزاله عمل على تعزيز المهنة في العالم العربي ومساعدة الدول العربية في الانضمام للاتحاد، كان آخرها انضمام جمعية مدققي الحسابات اليمنية، وجمعية مدققي الحسابات الإماراتية، متوقعا انضمام كل من الجمعية العمانية والجمعية القطرية العام القادم.

والاتحاد الدولي للمحاسبين هو الجهة الراعية لمهنة المحاسبة والتدقيق في العالم ويضم في عضويته ما يزيد على ١٨٠ عضواً ومنظمة مهنية من ١٣٠ دولة، ويمثلون أكثر من ٣ ملايين مدقق حول العالم.

ويهدف الاتحاد إلى تطوير الاقتصاد العالمي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى. حيث يقوم بإصدار المعايير الدولية من خلال مجالس مختصة بإصدار المعايير المحاسبية في القطاع العام ومعايير التدقيق والخدمات التوكيدية الأخرى ومعايير الرقابة على جودة الأداء وقواعد بالسلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

ويقوم المجمع بتنفيذ العديد من البرامج التأهيلية للمحاسبين في شتى القطاعات وتنظيم الامتحانات المهنية في المحاسبة على مستوى الوطن العربي، كما يقوم بترجمة مختلف المعايير الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى اللغة العربية بهدف توفيرها للمهنيين والدارسين والباحثين في المنطقة العربية لتعزيز المعرفة ومواكبة التطور المهني العالمي.

عمان - شارك المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين في الاجتماعات السنوية للاتحاد الدولي للمحاسبين، ممثلاً بعضو مجلس الإدارة السيد جمال ملحم والمدير التنفيذي للمجمع السيد سالم العوري، الذي عقد رقمياً.

وتأتي مشاركة المجمع بصفته عضواً في الاتحاد، حيث يعقد الاجتماع سنوياً بمشاركة الجمعيات والنقابات والمؤسسات المهنية الأعضاء بالاتحاد بهدف متابعة ومناقشة التطورات المهنية التي تمر بها مهنة تدقيق الحسابات في العالم.

وخلال الاجتماع، تمت المصادقة على انتخاب مجلس إدارة الاتحاد، وعلى انضمام الأعضاء الجدد في الهيئة العامة، كما تم عرض التقارير المالية والإدارية والاستراتيجية العامة للاتحاد للسنوات القادمة، والموافقة عليها، حيث ستركز على عدد تقارير الاستدامة المالية ومواءمة المعايير المهنية للتطور التكنولوجي. كما ناقش الحضور تطورات وخطط عمل كل من مجلس معايير التقارير المالية الدولية ومجلس معايير التدقيق والخدمات التوكيدية الأخرى ومجلس قواعد السلوك المهني في الاتحاد ومجلس معايير المحاسبة في القطاع العام، بالإضافة إلى مختلف القضايا المهنية التي تسعى لتطوير المهنة على مستوى العالم والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبين السيد ملحم أن المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين حافظ على عضويته في الاتحاد الدولي

أبوغزاله: البحث عن استراتيجية انخراط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA في مهنة المحاسبة العالمية



الإمكانيات اللازمة والتوجيهات الهادفة لزيادة فاعلية المؤسسات المهنية، وكذلك للدور المهني للمجمع الذي يقوم به في المنطقة العربي.

وأشار السيد ملحم إلى أن نتائج العمل للسنوات السابقة مع المؤسسات المهنية أثمرت بالموافقة على عضوية كل من جمعية المحاسبين والمدققين الإماراتية، وعضوية جمعية مدقي الحسابات القانونيين اليمنية في الاتحاد الدولي للمحاسبين، وجاري العمل في ملفي عضوية عدد آخر من الجمعيات في الدول العربية، حيث من المتوقع استكمال الموافقات والإجراءات لعضوية جمعية مدقي الحسابات العمانية وجمعية مدقي الحسابات القطرية في الاتحاد الدولي للمحاسبين قبل اجتماعات الاتحاد السنوية في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل ٢٠٢٢.

كما تم خلال الاجتماع استعراض مداخلات من كل من السيد نادر ناصر حمود عضو مجلس الإدارة في جمعية المحاسبين القانونيين في اليمن YACPA، والسيد حاتم القواسمي رئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب AFFA، والدكتور فريد فواز نائب رئيس الاتحاد AFFA، والأستاذ بلال فارس المدير التنفيذي في جمعية مدقي الحسابات القانونيين الفلسطينية PACPA، والأستاذ سالم العوري المدير التنفيذي للمجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين IASCA، تجربتهم وخبرتهم بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحاسبين في زيادة الوعي حول مهنة المحاسبة ومدى التزاماتهم لتحقيق متطلبات إلتزامات العضوية SMO's في الاتحاد الدولي للمحاسبين والأثر الإيجابي للالتزام بهذه المتطلبات.

وتعليقا على نتائج الاجتماع، أكد سعادة الدكتور طلال أبوغزاله حرص المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين على الالتزام بمتطلبات عضوية الاتحاد، مشيرا إلى أن المجمع يعمل باستمرار على تطوير المهنة وتزويد المحاسب العربي وخاصة أعضاء المجمع بأحدث التعديلات والتغيرات في المهنة على المستوى الدولي.

رام الله - شارك عضو مجلس إدارة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين وممثل المجمع في فلسطين الأستاذ جمال ملحم في الاجتماع الدوري للجنة تطوير منظمات المحاسبة المهنية PAODAG التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين بصفته عضواً في مجموعه العمل الدولية PAODAG ورئيس مجموعه العمل تطوير المؤسسات المهنية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا بالاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC .

وعقد الاجتماع من خلال الوسائل التقنية Online على مدار يومي ١٣ و ١٤ من شهر تشرين الأول الماضي، حيث بحث المشاركون العديد من القضايا المهنية التي تهدف إلى تطوير المؤسسات المهنية على مستوى العالم.

وقدم السيد ملحم ورقة عمل حول «أهمية دعم الاتحاد الدولي للهيئات المهنية في الشرق الأوسط»، شاركه في تقديمها السيدة دانا جينسين مدير الجودة والتطوير في الاتحاد الدولي للمحاسبين عن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والسيدة ماهاالا جروفز رئيس بناء القدرات في جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA).

وتم استعراض إنجازات الخطة والرؤية السابقة للعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي تم اعتمادها في الاتحاد الدولي والتي كانت قد قدمت في العام ٢٠١٨، حيث حضر الاجتماع جميع أعضاء مجموعة العمل الدولية، ومسؤولي الاتحاد الدولي للمحاسبين ذوي العلاقة بالتطوير المهني.

وأكدت اللجنة على دورها في دعم منظمات المحاسبة المهنية كجزء من جهود الاتحاد الدولي للمحاسبين في بناء القدرات، وتقديم المساعدة والتوجيه لتطوير منظمات المحاسبة المهنية لأنها تسعى جاهدة لتحسين وتلبية التزامات عضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين وأفضل الممارسات العالمية.

وفي ذات الاجتماع، تم استعراض العديد من قصص النجاح في منطقة MENA جراء الالتزام المستمر والعمل الجماعي بين أعضاء المجموعة الاستشارية على مدى السنوات الأربع الماضية، حيث تم التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية وهي: مشاركة غير الأعضاء، مشاركة الأعضاء، وتنمية القدرات وتطبيق اختصاص المجموعة.

ووجه المشاركون الشكر الجزيل لرئيس مجلس إدارة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين سعادة الدكتور طلال أبوغزاله على جهوده في توفير

قضائية، وهو ما يمثل ثلاثة ملايين محاسب تقريباً في الممارسة العامة والتعليم والخدمات الحكومية والصناعة والتجارة.

وتأسس المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين كهيئة مهنية محاسبية غير ربحية في عام ١٩٨٤ في مدينة لندن-المملكة المتحدة. وتم تسجيله رسمياً في عمان بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٩٤، بهدف الارتقاء بعلم المحاسبة والتدقيق والمواضيع الأخرى ذات العلاقة على نطاق الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى المحافظة على الاستقلالية المهنية للمحاسبين وضمان الحماية لهم وتطبيق معايير الإشراف المهني عليهم.

واستعرض ملحم دور المجمع في تطوير وتقديم مهنة المحاسبة في المنطقة العربية، كما استعرض التطوير في جمعية مدققي الحسابات الفلسطينية كنموذج ناجح، حيث استكملت الجمعية متطلبات خطه العمل وتطبيق برنامج الرقابة على جودة الأعضاء للالتزام بالمعايير المهنية وزيادة ثقة المستخدمين للبيانات المالية.

يشار إلى أن الاتحاد الدولي للمحاسبين هو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة، يهدف إلى خدمة المصلحة العامة في تعزيز مهنة المحاسبة والمساهمة في تطوير اقتصادات دولية قوية، ويضم أكثر من ١٨٠ عضواً وجمعية في أكثر من ١٣٠ دولة وولاية

أبوغزاله: IASCA يعتمد مركزا لامتحان «محاسب دولي عربي معتمد» في الصين



وإدارة المخاطر وزيادة المعرفة في مجالات متعددة بالإدارة، والمحاسبة المالية، ومحاسبة التكاليف، والاقتصاد والتمويل.

كما تستهدف هذه الشهادة المحاسبين والمدراء الماليين المسؤولين عن إعداد التقارير المالية، والمدققين المتخصصين في قطاع أعمال التدقيق والأعمال المالية، والعاملين في قطاعات الاستثمار والبنوك، والماليين العاملين في القطاع الحكومي، بالإضافة إلى المدراء الماليين الذين يحتاجون إلى شهادة اعتماد لخبراتهم لتدعيمهم في أداء مهامهم الإدارية بطريقة صحيحة وفق منهج علمي ومتطور.

يشار إلى أن المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين يعقد امتحانات مؤهل (IACMA) الإلكترونية فيما يقارب ٤٠ مركزاً في مختلف أنحاء الدول العربية.

عمّان – أعلن سعادة الدكتور طلال أبوغزاله رئيس المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA) عن مباشرة المجمع عقد امتحانات شهادة «محاسب دولي عربي إداري معتمد (IACMA)» لأول مرة في مدينة شنغهاي – الصين.

وبين أبوغزاله أن المجمع ارتأى إضافة مركز شنغهاي- الصين إلى المراكز الحالية المعتمدة لعقد الامتحانات حول العالم نتيجة لاهتمام الجالية العربية المقيمة في الصين بشهادات المجمع المهنية الصادرة عنه.

وتستقطب الشهادة فئة كبيرة من المهنيين العاملين في المجالات الإدارية حيث تهدف إلى تأهيل المشاركين لأعلى المستويات في مجال المحاسبة الإدارية لتمكينهم من تحليل البيانات المالية وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي

اختتام الدورة التأهيلية الرقمية «البث التفاعلي المباشر» لـ «شهادة محاسب دولي عربي قانوني معتمد (IACPA)»



عمّان- اختتمت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) الدورة التأهيلية لشهادة محاسب دولي عربي قانوني معتمد IACPA والتي نظمتها الجمعية لمجموعة من العاملين في مختلف القطاعات.

وتم خلال هذه الدورة مناقشة وشرح المواد المقررة لمنهاج «IACPA» وتشمل المواضيع التالية:

1. الاقتصاد والتمويل (مقدمة في الاقتصاد، سلوك المنتج وهياكل السوق، الاقتصاد الكلي...الخ)
2. المحاسبة (عرض البيانات المالية، بنود الدخل، بيانات التدفقات النقدية، عقود الايجار، حقوق الملكية...الخ)
3. التدقيق (تقييم المخاطر والاستجابة لها، تصميم وتنفيذ برامج التدقيق، تقييم ادلة الإثبات، تقديم خدمات المراجعة.... الخ)
4. التشريعات (الضرائب، قانون الأعمال والتجارة، حوكمة الشركات....الخ)

تم إعداد وتطوير المنهاج الدراسي لبرنامج مؤهل «محاسب دولي عربي قانوني معتمد IACPA» بما يتلاءم مع المناهج التأهيلية

الدولية المعتمدة في مجال المحاسبة والتدقيق ومتطلبات سوق العمل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية (IAS) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومعايير التدقيق الدولية.

يشار بأن المشاركون في دورات المجمع الرقمية يستطيع متابعة المحاضرات حتى بعد انتهاء الدورة من خلال التسجيلات التي يسمح بها نظام الدورات الرقمية، كما يستطيع المشاركون الحصول على شهادة حضور الكترونية، وطرح أي استفسارات، والتي يتم الإجابة عليها من خلال أفضل الخبراء على مستوى الوطن العربي للوصول الى النتيجة المرجوة.

٤٦٪ نسبة نجاح امتحانات مؤهل «محاسب دولي عربي إداري معتمد (IACMA)» خلال أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢١



عمّان - أعلن المجمع العربي الدولي للمحاسبين القانونيين (IASCA) نتائج دورة أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٢١ لمؤهل محاسب دولي عربي إداري معتمد (IACMA)، حيث تقدم للامتحان عدد من الطلبة من جميع أنحاء الوطن العربي، وبلغت نسبة النجاح في هذه الدورة ٤٦٪.

وبدأ المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين بتطبيق نظام الامتحانات مرتين خلال العام الواحد منذ العام ٢٠١٥ حيث يعقد الدورة الأولى في شهر نيسان/ إبريل، والثانية في شهر تشرين أول/ أكتوبر.

وتهنئ إدارة المجمع الطلبة الناجحين وتتمنى للطلبة الذين أحققوا كل آمانيات التوفيق في الدورة المقبلة.

أفضل منهاج لدراسة الشهادات المهنية بقلم: علاء عبدالعزيز أبونبعه، خبير حوكمة وتدقيق داخلي



الحاجة للحصول على شهادة مهنية دولية في إزدیاد كبير ومستمر لأن التأهيل العلمي الجامعي والأكاديمي أصبح منفصلاً عن الواقع (وبالذات في عالمنا العربي) ولا يقدم خبرات عملية تساعد في الحياة العملية وأصبح اهتمام البرامج التعليمية منصباً على الجوانب النظرية والأكاديمية، ولأن الواقع يتغير بسرعة والمعارف تتبدل ويجب على المهنيين مواكبة هذا الواقع المتغير، ولأن المنافسة قوية وأعداد الخريجين في إزدیاد وسوق العمل في تناقص. الحصول على شهادة مهنية دولية يعزز الثقة بالنفس ويجعل الحاصل عليها في مصاف الخبراء والمحترفين لأنها تقوي مهاراته وتعزز سماته الشخصية التي تؤهله للعمل في المجال الذي يحبه.

في اعتقادي اختيار المنهج المناسب يعتمد على التالي:-

١. حداثة المنهاج، حيث أن المناهج وتركيز المواضيع التي تركز عليها أسئلة الامتحان في تغير مستمر.
 ٢. كثرة الأسئلة المصاحبة للمنهاج، وصلتها الوثيقة بالمادة.
 ٣. عمق الأسئلة وتنوعها، ودقة تفسير الإجابة النموذجية، ودقة تفسير سبب عدم اختيار الخيارات الأخرى في أسئلة الاختيار من متعدد (MCQs).
 ٤. تغطية الأسئلة لكافة المواضيع التي من الممكن أن يمتحن بها.
 ٥. مستوى الخدمات التفاعلية والحلول التقنية المقدمة من مزودي المناهج، فبعضهم يدعم منهاجه بمقاطع مسموعة/ مرئية، وهناك من يقدم متابعة تدريبية ودعم تدريبي للإجابة على الاستفسارات، وبعضهم يقدم أسئلته في برامج تدريبية تفاعلية تستخدم حلول سحابية وتدعم استخدام الهواتف الذكية.
- في نظري الأهم للنجاح في امتحانات أي شهادة مهنية هو حل أكبر قدر ممكن من الأسئلة المتوفرة للمنهاج بغض النظر عن مصدرها، حيث يوجد كم كبير من المعلومات الهامة للامتحان ضمن تفسيرات حلول الأسئلة. بالنسبة لأسئلة الاختيار من متعدد (MCQs) ضروري جداً فهم لماذا الخيار الصحيح «صحيح» ولماذا الخيارات الأخرى «غير صحيحة»، ولأن كل خيار من الخيارات المتاحة (عادة عددها أربعة) يمثل موضوع أو جزء من موضوع في مادة الشهادة؛ فكثرة حل الأسئلة تساعد كثيراً في ترسيخ فهم وتذكر المواضيع المختلفة والمطلوبة للامتحان، وتساعد على معرفة الفروقات الدقيقة بين المواضيع المتشابهة، والمثل يقول: التكرار يعلم الشُّطار.

خلال مسيرتي في تدريب أكثر من شهادة مهنية عالمية في المحاسبة والتدقيق بشقيه: الداخلي والخارجي، وعلى رأسها شهادة المحاسب الإداري المعتمد (CMA) والمدقق الداخلي المعتمد (CIA) والمحاسب القانوني المعتمد (CPA)، كثيراً ما كان يسألني الطلاب والزلاء السؤال التالي: ما أفضل كتاب أو مرجع للدراسة؟

للأسف معظم المقارنات التي أسمعها أو أقرأها في الشبكة العنكبوتية غير موضوعية ومبنية على تجارب شخصية في دراسة منهاج واحد فقط أو على الأكثر منهاجين.

بحكم خبرتي في تدريس أكثر من منهاج لنفس الشهادة المهنية وجدت أن لكل كتاب أو مرجع إيجابيات وسلبيات في طريقة عرض وتقديم المادة.

بشكل عام المناهج المتوفرة في السوق نوعان، ويمكن معرفة نوعها من العنوان المكتوب على الغلاف الخارجي للمنهاج:

- منهج الإعداد التحضيري (Preparatory Course) والذي يقدم شرح مطول للمواضيع المختلفة في المادة، لأنه يفترض عدم وجود المعرفة المسبقة للموضوع لدى الدارس، وهو يناسب ممن كانت دراسته الجامعية أو خبرته العملية متواضعة أو في مجال عمل أو دراسة مختلف.

- منهج المراجعة التذكيري (Review Course) والذي يقدم شرح مختصر مفيد للمواضيع المختلفة في المادة، لأنه يفترض وجود المعرفة المسبقة للموضوع، وهو يناسب ممن كانت دراسته الجامعية أو خبرته العملية جيدة فما فوق أو في مجال عمل أو دراسة مشابه. هذا الاختصار طبعاً لن يناسب الكل وسيراه البعض مخللاً بالمادة.



الموضوعات التي على المجلس دراستها عند إعادة التداول بشأن الآراء الأولية. تشرح هذه الورقة استخدام منهج القيمة الدفترية في الواقع العملي - خاصة من قبل الشركات المدرجة، وقبل إدراج المرشحين للاكتتاب العام الأولي في هونج كونج - وعلاقة ذلك بمنظور المنشأة المسيطرة وأهمية معلومات ما قبل عمليات الاندماج بالنسبة لمستخدمي البيانات المالية.

- اندماج الأعمال تحت سيطرة مشتركة: مزيد من الاعتبارات تناقش هذه المقالة اختيار الطرف المسيطر أو القيم الدفترية للأعمال المنقولة، ومبادئ وأهداف ورقة المناقشة والعلاقة بإفصاحات الأطراف ذات العلاقة.

يمكن قراءة المقالات الثلاث مجاناً حتى ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢١.

المصدر: www.ifrs.org

لندن- في المقالة المنشورة في «Australian Accounting Review»، توضح «أن تراسا» عضو مجلس معايير المحاسبة الدولية، وجهات النظر الأولية للمجلس فيما يتعلق بمحاسبة عمليات اندماج الأعمال تحت السيطرة المشتركة، وهو الموضوع الذي لا تتناوله المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الوقت الراهن.

عمليات الاندماج هي عمليات منتشرة على نطاق واسع ولها معاملات محاسبية متعددة. وتهدف الآراء الأولية للمجلس إلى الحد من الاختلاف في الممارسة وتحسين المعلومات المقدمة للمستثمرين ليتمكنوا من فهم آثار تلك المعاملات وإجراء مقارنات بين الشركات التي تنفذها.

وقد نشرت «The Australian Accounting Review» أيضاً مقاليتين إضافيتين عن موضوع اندماج الأعمال تحت السيطرة المشتركة:

- اندماج الأعمال تحت سيطرة مشتركة: منهج التكلفة في المنشأة المسيطرة والتي تناقش منظور المنشأة المسيطرة في اندماج الأعمال تحت السيطرة المشتركة وتقتراح بعض

الاتحاد الدولي للمحاسبين يتعهد بتقديم الدعم المستمر لمجلس معايير الاستدامة الدولية الجديد تُعنى معايير الاستدامة الدولية بتقديم إفصاحات عن الاستدامة تركز على متطلبات المستثمرين



ويرحب الاتحاد الدولي للمحاسبين أيضاً بالالتزامات بالدمج بين مجلس معايير الإفصاح المناخي ومؤسسة إعداد التقارير عن القيمة وبين مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - وهو الاندماج شديد الأهمية الذي سيساهم بالدعم والموارد اللازمة في نجاح مجلس معايير الاستدامة الدولية الجديد. ويضع ذلك مجلس معايير الاستدامة الدولية في مكانة تتيح له الاستعانة بالعمل عالي الجودة الذي قدمته المبادرات الحالية للاستدامة وتحقيق التجانس في مشهد إعداد المعايير - وتقديم أساس عالمي شامل للمعلومات عن الاستدامة وهو الأساس الجوهري لقيمة المؤسسات، وذلك بالعلاقة بإعداد التقارير المالية من خلال طرح المفاهيم الأساسية والمبادئ الإرشادية لإعداد تقارير متكاملة.

نيويورك- يرحب الاتحاد الدولي للمحاسبين، الذي يتكون من ١٨٠ عضواً بالإضافة إلى المنظمات التابعة التي تمثل أكثر من ٣ مليون محاسب مهني على مستوى العالم، بتأسيس مجلس معايير الاستدامة الدولية ويعمل بالتعاون الوثيق مع مجلس معايير المحاسبة الدولية تحت الهيكل الإداري وقيادة مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ويهنئ الاتحاد الدولي للمحاسبين مجلس أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لمُضيهِ قدماً بسرعة غير مسبوقة في تلبية احتياجات المستثمرين، وتقديم نظرة شاملة عن قيمة المؤسسات، ومواجهة الأزمة المناخية. أزمة المناخ وغيرها من مشاكل الاستدامة هي قضايا ذات طبيعة دولية وسيقدم مجلس معايير الاستدامة الدولية حلاً دولياً بخصوص الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة. ويعكس الدور متعدد الاختصاصات الذي يلعبه مجلس معايير الاستدامة الدولية هذه الحقيقة ونأمل أن يُسهل تنفيذ المعايير التي ستصدر عن المجلس.

يُمكن هذا المنهج استخدام المعايير الدولية التي يضعها مجلس معايير الاستدامة الدولية - والمتوافقة مع الإفصاحات التي تركز على أطراف معنية متعددة التي قد تتطلبها بعض دوائر الاختصاص - في إنتاج تقارير متسقة وقابلة للمقارنة ومعلومات متعلقة بالاستدامة قابلة للتأكيد مما يعزز من عملية إعداد التقارير المؤسسية.

المصدر: www.ifac.org

وفي تصريح للرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للمحاسبين، كيفن دانسي، قال: «الآن حان الوقت ليركز صنّاع السياسة حول العالم على كيفية الاتفاق على العمل المنتظر لمجلس معايير الاستدامة الدولية» وأضاف أنه «بعد نجاح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الإبلاغ المالي فإن الدعم الذي تقدمه المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية هو دعم أساسي. تحتاج دوائر الاختصاص حول العالم إلى اتخاذ خطوة إضافية - اتخاذ قرار باستخدام وتنفيذ وتفعيل معايير الإفصاح عن الاستدامة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ضمن منهج لبنات البناء الذي سيقدم خط الأساس العالمي لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة التي يحتاجها المستثمرون والأسواق المالية».

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يصدر إرشادات حول رسملة تكاليف الاقتراض



بالقطاع العام.» وأضاف «من المفترض أن تدعم هذه الإرشادات الجديدة الدوائر المعنية بنا في تطبيق المعيار الحالي على التحديات العملية التي عرّفتها تلك الدوائر عند تحديدها لتكاليف الاقتراض التي تمكن رسملتها وتوقيت الرسملة.»

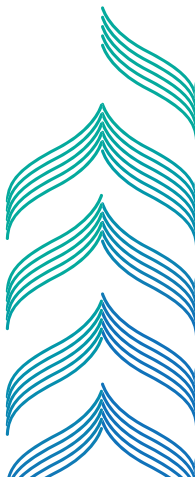
تتناول هذه الإرشادات التوضيحية القضايا الخاصة بالقطاع العام بالتركيز على المعاملات المرتبطة برسملة تكاليف الاقتراض عند اقتراض منشأة مرتبطة أو برنامج إقراض مركزي للأموال. وتسهل الإرشادات الإضافية إعداد معلومات التقارير المالية ذات الصلة، والمعروضة بشكل عادل، والقابلة للمقارنة فيما يخص تلك المعاملات المهمة المتعلقة بالقطاع العام.

المصدر: www.ifac.org

نيويورك - أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام تعديلات على معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٥ «تكاليف الاقتراض: إرشادات غير إلزامية».

يضيف الإصدار الجديد لإرشادات التنفيذ والأمثلة التوضيحية الواردة في معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٥. وتشرح المواد الجديدة كيفية تطبيق المبادئ الحالية عن توقيت رسملة تكاليف الاقتراض في مختلف سياقات القطاع العام التي قد تتعرض لها المنشآت بصورة متكررة. لم تُقترح تعديلات على المادة الإلزامية الواردة في معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٥، وقد تم الاحتفاظ بالخيار الحالي إما برسملة تكاليف الاقتراض أو تسجيلها في النفقات.

وفي تصريح لرئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، إيان كاروثرز، قال: «لقد اضطلعنا بهذا المشروع لشرح كيفية تطبيق المبادئ الحالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٥ على السيناريوهات الفريدة من نوعها الخاصة





لندن - مستجدات تفسيرات لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC Update) هي عبارة عن ملخص للقرارات التي توصلت إليها لجنة تفسير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في اجتماعاتها العامة.

القرارات المؤقتة على جدول أعمال اللجنة

- الودائع تحت الطلب المفروض عليها قيود استخدام (معيار المحاسبة الدولي ٧ «بيان التدفقات النقدية») - الورقة ٥ من جدول الأعمال.
- النقد المقبوض من خلال التحويلات الإلكترونية باعتباره تسوية لأصل مالي (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ «الأدوات المالية») - الورقة رقم ٦ من جدول الأعمال.

الودائع تحت الطلب والمفروض عليها قيود على الاستخدام (معيار المحاسبة الدولي ٧ «بيان التدفقات النقدية») - الورقة ٥ من جدول الأعمال

تلقت اللجنة تساؤلاً عمّا إذا كانت المنشأة ستدرج الودائع تحت الطلب على أنها مكون من مكونات النقد والنقد المعادل في بيانات التدفقات النقدية والمركز المالي عندما تخضع تلك الودائع لقيود تعاقدية على الاستخدام يتم الاتفاق بشأنها مع طرف ثالث. وفي نمط الحقائق الذي ورد وصفه في التساؤل، فإن المنشأة:

١. تحتفظ بالودائع تحت الطلب التي لا تمنع شروطها وأحكامها المنشأة من الاستفادة من المبالغ المحتفظ بها في تلك الودائع (بمعنى أنه إذا طلبت المنشأة سحب أي مبلغ من الوديعة، فإنها ستحصل على هذا المبلغ عند طلبه).
٢. تتحمل التزاماً تعاقدياً مع طرف ثالث للاحتفاظ بمبلغ معين من النقد في هذه الوديعة المنفصلة تحت الطلب وألا تستخدم هذا المبلغ إلا في الأغراض المحددة لذلك. وإذا كانت المنشأة ستستخدم ذلك المبلغ المحتفظ به في الودائع تحت الطلب لأغراض مختلفة عن التي اتفقت عليها مع الطرف الثالث، فإنها بذلك تكون قد انتهكت التزامها التعاقدي.

النقد والنقد المعادل في بيان التدفقات النقدية

تُعرّف الفقرة ٦ من معيار المحاسبة الدولي ٧ «النقد» على أنه يتكون من «النقد في الصندوق وفي الودائع تحت الطلب» ولا يدرج معيار المحاسبة الدولي ٧ أي متطلبات أخرى لتحديد ما إذا كان عنصر ما يستوفي اشتراطات النقد بعيداً عما ورد في هذا التعريف.

يشير معيار المحاسبة الدولي ٧، ومعيار المحاسبة الدولي ١ «عرض البيانات المالية»، إلى أن المبالغ المتضمنة في النقد والنقد المعادل قد تخضع لقيود، وتلك القيود هي على وجه التحديد:

١. تتطلب الفقرة ٤٨ من معيار المحاسبة الدولي ٧ من المنشأة أن تفصح عن معلومات عن «الأرصدة المهمة من النقد والنقد المعادل التي تحتفظ بها المنشأة والتي لا يُسمح للمجموعة باستخدامها».

قرارات جدول الأعمال التي على المجلس مراعاتها

- ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للاسترداد على المدفوعات الإيجارية (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٦ «عقود الإيجار») - الورقة رقم ٢ من جدول الأعمال.
- محاسبة الضمانات التي تصنف باعتبارها التزامات مالية عند الاعتراف الأولي (معيار المحاسبة الدولي ٣٢ «الأدوات المالية: العرض») - الورقة رقم ٣ من جدول الأعمال.

مسائل أخرى

- الالتزام الإيجاري عند البيع وإعادة التأجير - الورقة رقم ٤ من جدول الأعمال.
- العمل قيد التنفيذ - الورقة رقم ٧ على جدول الأعمال.
- ملحق إضافي للمستجدات بشأن تفسيرات لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - قرارات جدول الأعمال التي اتخذتها اللجنة
- ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للاسترداد على المدفوعات الإيجارية (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٦ «عقود الإيجار») - الورقة رقم ٢ من جدول الأعمال.
- محاسبة الضمانات التي تصنف باعتبارها التزامات مالية عند الاعتراف الأولي (معيار المحاسبة الدولي ٣٢ «الأدوات المالية: العرض») - الورقة رقم ٣ على جدول الأعمال.

القرارات المؤقتة على جدول أعمال اللجنة

ناقشت اللجنة المسائل التالية وقررت بشكل مؤقت عدم إضافة مشاريع لإعداد معايير لخطّة العمل. سنتنظر اللجنة في تلك القرارات المؤقتة، وكذلك في سبب عدم إضافة مشاريع إعداد معايير، وذلك في اجتماع قادم.

٢. تتطلب الفقرة ٦٦ (د) من معيار المحاسبة الدولي ١ من المنشأة أن تصنف «النقد أو النقد المعادل على أنه أصل متداول (وفقاً للتعريف الوارد في معيار المحاسبة الدولي ٧) إلا في حال وجود حظر على تبادل أو استخدام الأصل في تسوية التزام ما لاثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة التقرير».

وخلصت اللجنة إلى أن القيود المفروضة على استخدام الودائع تحت الطلب التي تنشأ عن العقود مع أطراف ثالثة لا تؤدي إلى انتفاء صفة النقد عن الودائع، إلا إذا غيرت تلك القيود من طبيعة الوديعة بطريقة تجعلها تخرج من نطاق تعريف النقد الوارد في معيار المحاسبة الدولي ٧.

وفي نمط الحقائق الوارد وصفه في التساؤل، لا تُغيّر القيود التعاقدية على استخدام المبالغ المحتفظ بها في الودائع تحت الطلب من طبيعة الوديعة - ويمكن للمنشأة استخدام تلك المبالغ عند الطلب. لذا خلّصت اللجنة لأن تدرج المنشأة الودائع تحت الطلب على أنها مكون من مكونات «النقد والنقد المعادل» في بيانات التدفقات النقدية.

العرض في بيان المركز المالي

تتطلب الفقرة ٥٤ (ط) من معيار المحاسبة الدولي ١ من المنشأة أن تدرج عنصر سطر في بيان المركز المالي الخاص بها وذلك لعرض مبلغ «النقد والنقد المعادل». تنص الفقرة ٥٥ من معيار المحاسبة الدولي ١ على أنه «على المنشأة أن تعرض عناصر سطر إضافية (تشمل تقسيم عناصر السطر المدرجة في الفقرة ٥٤).... في بيان المركز المالي عندما يكون ذلك العرض مهماً لفهم المركز المالي للمنشأة».

لذا خلّصت اللجنة إلى أنه في نمط الحقائق الموضح في التساؤل، تعرض المنشأة الودائع تحت الطلب على أنها مكون من مكونات النقد والنقد المعادل في بيان المركز المالي. وعلى المنشأة أن تُقسّم عناصر سطر النقد والنقد المقابل، إذا كان ذلك لازماً لفهم مركزها المالي، وأن تعرض الودائع تحت الطلب التي تخضع لقيود تعاقدية على الاستخدام بشكل منفصل في عنصر سطر إضافي.

وعلى المنشأة التي تعرض الأصول على أنها متداولة وغير متداولة، تطبيقاً للفقرة ٦٦ (د) من معيار المحاسبة الدولي ١، وأن تصنف الودائع تحت الطلب باعتبارها أصولاً متداولة إلا في حال وجود حظر على تبادلها أو استخدامها لتسوية التزام ما لاثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة التقرير.

الإفصاحات

تنص الفقرة ٤٥ من معيار المحاسبة الدولي ٧ على أن «تفصح المنشأة عن مكونات النقد والنقد المعادل...» وتتطلب الفقرة ٤٨ من معيار المحاسبة الدولي

٧ من المنشأة أن تفصح، إلى جانب تعليقات الإدارة، عن «مبالغ الأرصدة المهمة من النقد والنقد المعادل التي تحتفظ بها المنشأة والتي لا يُسمح للمجموعة باستخدامها». ولاستيفاء تلك المتطلبات، تفصح المنشأة عن الودائع تحت الطلب التي تخضع لقيود تعاقدية على الاستخدام باعتبارها مكوناً من مكونات النقد والنقد المعادل وتفصح كذلك عن مبالغ الأرصدة المهمة من النقد والنقد المعادل التي تحتفظ بها المنشأة والتي لا يُسمح للمجموعة باستخدامها، بالإضافة إلى معلومات عن تلك المبالغ. وتتنظر المنشأة أيضاً فيما إذا كانت ستفصح عن معلومات إضافية:

١. في سياق المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ «الأدوات المالية: الإفصاحات»، تقدم المنشأة إفصاحات عن مخاطر السيولة التي تنشأ عن الأدوات المالية وعن كيفية إدارة المنشأة لتلك المخاطر.
٢. وإذا كانت المعلومات التي تقدمها المنشأة لاستيفاء متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي ٧ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ غير كافية لتمكين مستخدمي البيانات المالية من فهم أثر القيود على المركز المالي للمنشأة، فإن المنشأة تفصح عن ذلك (الفقرة ٣١ من معيار المحاسبة الدولي ١).

وخلصت اللجنة إلى أن المبادئ والمتطلبات الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تقدم أساساً وافياً للمنشأة يُمكنها من تحديد ما إذا كانت ستدرج الودائع تحت الطلب التي تخضع لقيود تعاقدية على الاستخدام تم الاتفاق بشأنها مع طرف ثالث باعتبارها مكوناً من مكونات النقد والنقد المعادل في بيانات التدفقات النقدية والمركز المالي، ولذا (قررت) اللجنة عدم إضافة مشاريع لإعداد معايير إضافية لخطة العمل.

النقد المستلم من خلال التحويلات الإلكترونية على أنه تسوية لأصل مالي (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ «الأدوات المالية») - الورقة رقم ٦ من جدول الأعمال

وتلقت اللجنة تساؤلاً بخصوص الاعتراف بالنقد المستلم من خلال نظام التحويل الإلكتروني على أنه تسوية لأصل مالي. وفي نمط الحقائق الذي ورد وصفه في التساؤل:

١. يوجد في نظام التحويل الإلكتروني عملية تسوية أوتوماتيكية تستغرق ثلاثة أيام عمل لتسوية التحويلات النقدية، لذا تُسوَّى جميع التحويلات النقدية التي تتم عبر النظام (التي تودع في الحساب البنكي للمتلقي) بعد يومين عمل من دفعها.
٢. المنشأة لديها ذمم تجارية مديونة مع العميل. في تاريخ التقرير الخاص بالمنشأة، بدءً العميل تحويلاً نقدياً من خلال نظام التحويل الإلكتروني لتسوية ذمة تجارية مديونة وتتسلم المنشأة النقد في حسابها البنكي بعد يومين من تاريخ التقرير.

وفي التساؤل الذي أرسل للمجلس، طُرح سؤالاً عما إذا كان بإمكان المنشأة إلغاء الاعتراف بالذمة التجارية المديونة والاعتراف بالنقد

في تاريخ البدء في تحويل النقد (تاريخ التقرير في المنشأة)، وليس في تاريخ تسوية التحويل النقدي (بعد تاريخ التقرير في المنشأة).

المتطلبات المطلوب تطبيقها بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩

ويتضمن نمط الحقائق الذي ورد وصفه في التساؤل استلام النقد على أنه تسوية لذمة تجارية مدينة. الذمم التجارية المدينة والنقد الذي تتسلمه المنشأة هما أصول مالية تقع في نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩، لذا تطبق المنشأة الفقرة ٣,٢,٣ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ لتحديد التاريخ الذي ستلغي فيه الاعتراف بالذمة التجارية المدينة والفقرة ٣,١,١ من نفس المعيار لتحديد التاريخ الذي ستعترف فيه بالنقد على أنه أصل مالي.

وقد لاحظت اللجنة أنه في نمط الحقائق الذي ورد وصفه في التساؤل، فإن المنشأة لا تتبع ولا تشتري أصلاً مالياً، لذا، لا تنطبق الفقرة ٣,١,٢ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ - التي تحدد متطلبات الطريقة المعتادة لشراء أو بيع أصل مالي.

إلغاء الاعتراف بالذمم التجارية المدينة

باستثناء الحالات التي تُحوّل فيها المنشأة أصلاً مالياً، تتطلب الفقرة ٣,٢,٣ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ من المنشأة أن تلغي الاعتراف بالأصل المالي عندما، فقط عندما، « تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي. » وفي نمط الحقائق الذي ورد وصفه في التساؤل، فإن المنشأة تلغي الاعتراف بالذمة التجارية المدينة في التاريخ الذي تنتهي فيه الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الذمة التجارية المدينة.

تحديد التاريخ الذي تنتهي فيه الحقوق التعاقدية للمنشأة في تلك التدفقات النقدية هو مسألة قانونية تعتمد على حقائق وظروف معينة تشمل القوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها وخصائص نظام التحويل الإلكتروني. وفي نمط الحقائق الذي ورد وصفه في التساؤل، إذا كانت الحقوق التعاقدية للمنشأة في الحصول على تدفقات نقدية من العميل لا تنتهي إلا باستلام النقد، تلغي المنشأة الاعتراف بالذمة التجارية المدينة في تاريخ التسوية الإلكترونية (التاريخ الذي تتسلم فيه المنشأة النقد في حسابها البنكي).

الاعتراف بالنقد (أو غير ذلك من الأصول المالية)

تتطلب الفقرة ٣,١,١ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ من المنشأة أن تلغي الاعتراف بالأصل المالي عندما، فقط عندما « تصبح المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ». وفي نمط الحقائق الذي ورد وصفه في التساؤل، تكون المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية لأداة ما - حسابها البنكي - والذي بموجبها يكون للمنشأة حقاً تعاقدياً في الحصول على النقد من البنك بالمبالغ التي أودعتها المنشأة في ذلك

البنك. وفي نمط الحقائق الذي ورد وصفه في التساؤل، لا يحق للمنشأة أن تحصل على النقد من البنك إلا بعد إيداعه في حسابها البنكي، وبالتالي، تعترف المنشأة بالنقد على أنه أصل مالي في تاريخ تسوية التحويل، وليس قبل ذلك.

ولاحظت اللجنة أنه، إذا انتهت الحقوق التعاقدية للمنشأة في التدفقات النقدية من الذمة التجارية المدينة قبل تاريخ تسوية التحويل، فإن المنشأة تعترف بأي أصل مالي استلمته باعتباره تسوية للذمة التجارية المدينة (على سبيل المثال، الحق في الحصول على النقد من بنك العميل) في نفس ذلك التاريخ. ومع ذلك لا تعترف المنشأة بالنقد (أو غير ذلك من الأصول المالية) التي تتسلمها باعتبارها تسوية للذمة التجارية المدينة قبل إلغاء الاعتراف بالذمة التجارية المدينة.

الخلاصة

في نمط الحقائق الذي ورد وصفه في التساؤل، خلصت اللجنة أنه بتطبيق المنشأة للفقرتين ٣,٢,٣ و ٣,١,١ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩، فإن المنشأة:

١. تلغي الاعتراف بالذمة التجارية المدينة في التاريخ الذي تنتهي فيه الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الذمة التجارية المدينة.
٢. تعترف بالمنشأة بالنقد (أو غير ذلك من الأصول المالية) التي تتسلمها باعتبارها تسوية لتلك الذمة التجارية المدينة في نفس التاريخ.

وخلصت اللجنة إلى أن المبادئ والمتطلبات الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تقدم أساساً وافياً للمنشأة لتقرر توقيت إلغاء الاعتراف بالذمم التجارية المدينة والاعتراف بالنقد المستلم من خلال نظام التحويل الإلكتروني على أنه تسوية لتلك الذمم التجارية المدينة. ولذا (قررت) اللجنة عدم إضافة مشاريع لإعداد معايير إضافية لخطة العمل.

قرارات جدول الأعمال التي على المجلس مراعاتها

ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للاسترداد على المدفوعات الإيجابية (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٦ « عقود الإيجار ») - الورقة رقم ٢ من جدول الأعمال

وقد درست اللجنة التعليقات على القرارات المؤقتة على جدول الأعمال التي نُشرت في مارس ٢٠٢١ في مستجدات تفسيرات لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشأن كيفية اتخاذ المستأجر للإجراءات المحاسبية بالنسبة لأي ضرائب قيمة مضافة غير قابلة للاسترداد مفروضة على المدفوعات الإيجابية.

توصلت اللجنة لتلك الاستنتاجات بخصوص قرارات جدول الأعمال. ووفقاً للفقرة ٨,٧ من دليل مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بعنوان إجراءات العناية اللازمة.

محاسبة الضمانات التي تصنف باعتبارها التزامات مالية عند الاعتراف الأولي (معيار المحاسبة الدولي ٣٢ « الأدوات المالية: العرض ») - الورقة رقم ٣ على جدول الأعمال

وقد درست اللجنة التعليقات على القرارات المؤقتة على جدول الأعمال التي نُشرت في مارس ٢٠٢١ في المستندات عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٢ فيما يتعلق بإعادة تصنيف الضمانات.

توصلت اللجنة لتلك الاستنتاجات بخصوص قرارات جدول الأعمال. ووفقاً للفقرة ٨,٧ من دليل مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بعنوان إجراءات العناية اللازمة.

مسائل أخرى

الالتزام الإيجاري عند البيع وإعادة التأجير - الورقة رقم ٤ من جدول الأعمال

ناقشت اللجنة الالتزام الإيجاري في مشروع المجلس عن البيع وإعادة التأجير. وقدم أعضاء اللجنة إرشادات عن توجه المشروع بعد دراسة التعليقات على مسودة العرض ذات الصلة.

وسينظر المجلس في إرشادات اللجنة عند مناقشته للأمر في اجتماع قادم.

العمل قيد التنفيذ - الورقة رقم ٧ على جدول الأعمال

تسلمت اللجنة تحديثاً بخصوص الوضع الحالي للمسائل المفتوحة التي لم تُناقش في اجتماعها في سبتمبر/ أيلول ٢٠٢١.

ملحق إضافي للمستندات بشأن تفسيرات لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - قرارات جدول الأعمال التي اتخذتها اللجنة

تشمل قرارات جدول الأعمال، في كثير من الحالات، مواداً تفسيرية. تقدم المواد التفسيرية أفكاراً إضافية قد تغير فهم المنشأة للمبادئ والمتطلبات الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ونتيجة لذلك، قد تقرر المنشأة أنها بحاجة لتغيير السياسة المحاسبية نتيجة لقرارات جدول الأعمال. ومن المتوقع أن المنشأة سيتاح لها الوقت الكافي لاتخاذ هذا القرار وتنفيذ أي تغيير لازم على السياسة المحاسبية (على سبيل المثال، قد تحتاج المنشأة للحصول على معلومات جديدة أو تعديل نظامها لتنفيذ التغيير). وتحديد الوقت اللازم لإدخال التغيير على السياسة المحاسبية هو أمر يخضع للحكم المهني والذي يعتمد على الحقائق والظروف الخاصة بالمنشأة. وبالرغم من ذلك، يُتوقع من المنشأة أن تنفذ أي تغيير في الوقت المناسب، وإذا كان ذلك جوهرياً، أن تنظر فيما إذا كان الإفصاح عن تلك التغييرات مطلوباً بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وناقشت اللجنة المسائل التالية وقررت عدم إضافة مشاريع لإعداد معايير لخطة العمل.

ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للاسترداد على المدفوعات الإيجارية (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٦ «عقود الإيجار ») - الورقة رقم ٢ من جدول الأعمال

نُشرت في أكتوبر ٢٠٢١

وقد تلقت اللجنة طلباً بخصوص كيفية اتخاذ المستأجر للإجراءات المحاسبية بالنسبة لأي ضرائب قيمة مضافة غير قابلة للاسترداد مفروضة على المدفوعات الإيجارية. وفي نمط الحقائق الذي ورد وصفه في التساؤل:

أ. يعمل المستأجر في دائرة اختصاص يتم فيها فرض ضريبة قيمة مضافة على السلع والخدمات. ويُدرج البائع ضريبة القيمة المضافة في إيصال للدفع يصدر لصالح المشتري. في حالة عقود الإيجار، تُفرض ضريبة قيمة مضافة عند صدور إيصال بالدفع من مؤجر لمستأجر.

ب. التشريعات المعمول بها:

١. تشترط تلك التشريعات على البائع أن يُحصل ضريبة القيمة المضافة ويحولها للحكومة.

٢. وبشكل عام تسمح التشريعات للمشتري باسترداد ضريبة القيمة المضافة من الحكومة وهي الضريبة التي فرضت على المدفوعات نظير السلع والخدمات، بما في ذلك الإيجارات.

ج. وبسبب طبيعة عملياته، يمكن للمستأجر أن يسترد فقط نسبة من ضريبة القيمة المضافة المفروضة على السلع أو الخدمات التي تم شراؤها. يشمل ذلك ضريبة القيمة المضافة التي تُفرض على المدفوعات التي تسدد في عقود الإيجار. وبالتالي، فإن جزء من ضريبة القيمة المضافة التي يدفعها المستأجر غير قابلة للاسترداد.

د. تشترط الاتفاقيات الإيجارية على المستأجر أن يسدد الدفعات للمؤجر والتي تشمل مبالغ ضريبة القيمة المضافة التي فرضت وفقاً للتشريع القانوني المعمول به.

وفي التساؤل الذي أرسل إلى المجلس، طُرح سؤالاً عما إذا كان بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٦، سيُدرج المستأجر ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للاسترداد باعتبارها جزءاً من المدفوعات الإيجارية لعقد إيجار.

الأنشطة التوعوية التي أجرتها اللجنة، وخطابات التعليق على القرارات المؤقتة على جدول الأعمال التي اتخذتها اللجنة تقدم إثباتات محدودة:

أ. بأن ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للاسترداد على الدفعات الإيجارية تعتبر جوهرياً بالنسبة للمستأجرين المتأثرين.

ب. التنوع في طريقة محاسبة المستأجرين في ظروف مماثلة لضريبة القيمة المضافة غير القابلة للاسترداد على المدفوعات الإيجارية.

وبالتالي لم تتسلم اللجنة إثباتات على أن للمسألة تأثير واسع النطاق أو أن لها، أو من المتوقع أن يكون لها، أثراً جوهرياً على الذين سيتأثرون بطريقة المحاسبة. ولذا، قررت اللجنة عدم إضافة مشاريع لإعداد معايير لخطه العمل.

محاسبة الضمانات التي تصنف باعتبارها التزامات مالية عند الاعتراف الأولي (معيار المحاسبة الدولي ٣٢ «الأدوات المالية: العرض») - الورقة رقم ٣ على جدول الأعمال

نُشرت في أكتوبر ٢٠٢١

وقد تسلمت اللجنة تساؤلاً حول تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٢ فيما يتعلق بإعادة تصنيف الضمانات. وقد وصف التساؤل بشكل محدد الضمان الذي يمنح الحائز حق شراء عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية من مصدر الضمان بسعر ممارسة سيكون ثابتاً في تاريخ مستقبلي. وعند الاعتراف الأولي، وبسبب التقلبات في سعر الممارسة، يُصنّف المصدر بتطبيقه للفقرة ١٦ من معيار المحاسبة الدولي ٣٢ تلك الأدوات على أنها التزامات مالية، وذلك لأنه ليتم تصنيف أداة مالية مشتقة على أنها من حقوق الملكية، لا بد للمصدر أن يسويها من خلال تبادل المبلغ الثابت من النقد أو غير ذلك من الأصول المالية بعدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة به ('حالة ثابت مقابل ثابت'). وفي التساؤل الذي أرسل للمجلس طُرح الطلب سؤالاً عما إذا كان المصدر سيعيد تصنيف الضمان على أنه أداة حقوق ملكية باتباع طريقة تثبيت سعر ممارسة الضمان بعد الاعتراف الأولي وفقاً لما هو محدد

في العقد، نظراً لأنه في ذلك الوضع سيتم استيفاء متطلبات حالة الثابت مقابل ثابت.

وقد لاحظت اللجنة أن معيار المحاسبة الدولي ٣٢ لا يشمل متطلبات عامة لإعادة تصنيف الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية بعد الاعتراف الأولي في حالة عدم تغيير الشروط التعاقدية للأداة. وأقرت اللجنة بأن تساؤلات مماثلة عن إعادة التصنيف تطرح في ظروف أخرى. وقد عُرِّفت إعادة التصنيف من قبل مُصدر على أنها واحدة من المسائل العملية التي سينظر فيها المجلس في مشروعه لتناول الأدوات المالية التي لها خصائص حقوق الملكية (FICE). وخُصت اللجنة إلى أن المسألة التي ورد وصفها في الطلب، بشكل منفصل، محدودة للغاية لكي يتناولها المجلس أو اللجنة بطريقة فعالة من ناحية التكلفة. وبدلاً من ذلك، على المجلس أن ينظر في المسألة على أنها جزء من مناقشاته بشأن مشروع الأدوات المالية التي لها خصائص حقوق الملكية. ولهذا السبب، قررت اللجنة عدم إضافة مشاريع لإعداد معايير لخطه العمل.

١ وفقاً للفقرة ٨,٧ من دليل مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بعنوان: «إجراءات العناية اللازمة، ناقش مجلس معايير المحاسبة الدولية (المجلس) قرارات هذا الجدول للأعمال ولم يعترض عليها».

المصدر: www.ifrs.org

تأكيد عضوية الأعضاء الجدد في مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمحاسبين والمنظمات الأعضاء



نيويورك - أعلن الاتحاد الدولي للمحاسبين، صوت مهنة المحاسبة على الصعيد العالمي، عن أعضائه الجدد، وعن المجلس المكون في أغلبيته من السيدات وذلك للسنة الثالثة على التوالي. وعلى مدار العقد الماضي، كان الاتحاد الدولي للمحاسبين فخوراً بتحسين التوازن بين الجنسين في هيئاته الإدارية الأساسية.

وفيما يلي توضيح لأعضاء مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين الجدد والمنظمات الأعضاء التي رشحتهم:

المعيّنون الجدد:

- ليزا بادمور (معهد المحاسبين القانونيين في بربادوس، بربادوس).
- مارجريت بيترسدوتي (الاتحاد الاسكندنافي للمحاسبين العموميين، آيسلندا).
- جيانهوا تانغ (المعهد الصيني للمحاسبين القانونيين المهنيين، الصين).
- عائشة أرياك تونابويلو (اتحاد غرف المحاسبين القانونيين المهنيين في تركيا / جمعية المحاسبين الخبراء في تركيا، تركيا).

- جريجوري أنطون (رابطة المحاسبين المهنيين المعتمدين الدوليين، الولايات المتحدة الأمريكية).
- تاشيا باتستون (المحاسبون القانونيون المهنيون في كندا، كندا).
- جانين بوجيوليني (معهد جنوب إفريقيا للمحاسبين القانونيين، جنوب إفريقيا).

المنظمات الأعضاء الجدد التي قبلت عضويتها في الاتحاد الدولي للمحاسبين

بالإضافة إلى اختيار الأعضاء الجدد في المجلس، اعتمد مجلس الاتحاد أيضاً الأعضاء الجدد والمنظمات التابعة الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين.

- المنظمات التابعة الجديدة:
 - جمعية المحاسبين والمراجعين الإماراتية (UAE AAA) - الإمارات العربية المتحدة.
 - الجمعية اليمنية للمحاسبين القانونيين (YACPA) - اليمن.

اعتمد الاتحاد الدولي للمحاسبين التعيينات الجديدة، والمعاد تعيينهم وقرارات العضوية وذلك في المجلس الذي انعقد في ٢٠٢١، والذي عقد افتراضياً في ١٠-١١ نوفمبر.

المصدر: www.ifac.org

الأعضاء الجدد في الاتحاد الدولي للمحاسبين:

- معهد المحاسبة العامة في إندونيسيا (IAPI) - إندونيسيا.
- الرابطة الفيتنامية للمحاسبين القانونيين المعتمدين (VACPA) - فيتنام.

مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي يعلن عن تعيينات الأعضاء الجدد لعام ٢٠٢٢



وفي تصريح لرئيس مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي، توم سايدنشتاين، قال: «إنه من دواعي سرورنا أن نرحب بالأعضاء الجدد والمعاد تعيينهم. يتميز مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي بالتنوع في الأفكار والتجارب وهو ما يعزز المداولات التي تتم في المجلس. واتطلع لسماع تلك الأصوات الجديدة التي تضيف للتنوع وتوسع من نطاق المناقشات.»

وأعلن مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي أيضاً عن إعادة تعيين السيد لين جوي نائباً لرئيس المجلس لعام ٢٠٢٢.

وأضاف سايدنشتاين «أشعر بسعادة بالغة لأن لين سيستمر في منصبه باعتباره نائب رئيس مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي، يتفاني لين في العمل في المجلس دون كلل أو ملل ونحن جميعاً أقوى بسبب مجهوداته.»

المصدر: www.ifac.org

نيويورك - أعلن مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي عن التعيينات الجديدة وعن المعاد تعيينهم وهي القرارات التي ستصبح سارية النفاذ اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٢.

- الأعضاء الجدد:-
- السيد ويليام إيدج، رئيس مجلس معايير التدقيق والتأكد الأسترالي.
- دكتور وارن مارون، أستاذ، كلية المحاسبة، جامعة ويتواترسراند، جنوب إفريقيا.

الأعضاء المعاد تعيينهم:-

- كاي مورتن هاغن، المدير الفني في Den norske Revisorforening (المعهد النرويجي للمحاسبين المهنيين).
- السيدة ساشيكو كاي، مدير فني، المعهد الياباني للمحاسبين المهنيين.
- السيد إريك تورنر، المدير السابق لمجلس معايير التدقيق والتأكد الكندي.



E-International Standards^١ المعايير الإلكترونية

أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين المعايير الرقمية وأعدّها بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، ومجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، ومجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. وتسمح المنصة الرقمية، التي صممت تلبيةً لاحتياجات الأطراف المعنية، بالرجوع السريع للمعايير الصادرة عن واضعي المعايير الآخرين والمصادر ذات العلاقة، مما يؤدي إلى تكوين رابط قوي بين الالتزام بمعايير مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي ومعايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين.

يمكن الوصول إلى المنصة من على الموقع الإلكتروني لمجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي.

المصدر: www.ifac.org

نيويورك- أول دليل رقمي بالكامل لمجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي والذي يشمل إصدارات المجلس متاح الآن على التطبيق الرقمي الجديد، (International Standards (eIS) يمثل الإصدار الأول للمنصة علامة فارقة في التزام مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي بتحسين قابلية استخدام المعايير الصادرة عنه والاطلاع عليها بتسخير التكنولوجيا لتحقيق هذا الهدف. ولأول مرة، سيتمكن المستخدمون من الاستفادة من وظائف البحث المُحسّنة، وإمكانات النسخ واللصق، والتصفح السهل.

وفي تصريح لرئيس مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي، **توم سايدنشتاين**، قال: « إصدار منصتنا للمعايير الرقمية يأتي استجابة للطلب على تحسين القدرة على الوصول ويمثل خطوة جديدة على مسار تحقيق الهدف الاستراتيجي وهو الانتفاع بالابتكارات التكنولوجية، وبمرور الوقت، سنستمر في تحسين المعايير الرقمية وسنراعي تعليقات المستخدمين ونعزز من قابلية استخدام المنصة والمعايير الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي.»





جمعية الجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)
عضو في طلال أبوغزاله فاونديشن

خصم

50%

على
الإصدارات
المهنية



للطلب والاستفسار:

هاتف: ٩٠٠ ٥١٠٠ ٦ (+٩٦٢ ٦) فرعي (١٢٢٣) (١٢٢٤)

بريد إلكتروني: asca.jordan@iascasociety.org

موقع إلكتروني: asca.jordan.org

f ASCAsociety

TAG-DC

سبريد ترم 9863 ثماني النواة 4 جيجا بايت 64 جيجا بايت
 6000 مللي أمبير 10.1 إنش - FHD اندرويد 9 يدعم شريحتي اتصال
 واي فاي نوع AC ، GPS ، يدعم بلوتوث الكاميرا الأمامية : 5 ميغا بكسل
 الكاميرا الخلفية : 13 ميغا بكسل



لاصقة حماية للشاشة | شاحن OTG



TAG-TAB II

سبريد ترم 9863 ثماني النواة 4 جيجا بايت 64 جيجا بايت
 6500 مللي أمبير 10.1 إنش - FHD اندرويد 9 يدعم شريحة اتصال
 واي فاي نوع AC ، GPS ، يدعم بلوتوث الكاميرا الأمامية : 5 ميغا بكسل
 الكاميرا الخلفية : 13 ميغا بكسل



حافظة جلدية | لوحة مفاتيح Docking(touch pad) & قلم لمس
 سماعات بلوتوث عالية الجودة | لاصقة حماية للشاشة



TAG-TAB III

ميديا تيك MTK8788 ثماني النواة 6 جيجا بايت 128 جيجا بايت
 6000 مللي أمبير 10.1 إنش - FHD اندرويد 10 يدعم شريحة اتصال
 واي فاي نوع AC ، GPS ، يدعم بلوتوث الكاميرا الأمامية : 5 ميغا بكسل
 الكاميرا الخلفية : 16 ميغا بكسل



حافظة جلدية



TAG-TAB Kids

سبريد ترم SC7731E رباعي النواة 2 جيجا بايت 32 جيجا بايت
 4000 مللي أمبير 8 إنش - HD+ اندرويد 10 غطاء بلاستيكي
 واي فاي ، GPS ، يدعم بلوتوث الكاميرا الأمامية : 2 ميغا بكسل
 الكاميرا الخلفية : 8 ميغا بكسل



حافظة حماية (سيلكون)



مستشعر ضوء ومسافه



TAG-PHONE

المعالج: ميديا تك Helio P60 ثماني النواة

6 جيجابايت 10 أندرويد

بطاقتا SIM نانو مزدوجتان

بطارية سعة 4000 مللي أمبير

شاشة 6.21 بوصة HD+

الكاميرا الأمامية: 8 ميجا بكسل، الكاميرا الخلفية: 16 ميجا بكسل



TAG-PHONE Plus

المعالج: ميديا تك Helio A25 ثماني النواة

4 جيجابايت 10 أندرويد

128 جيجابايت بطاقتا SIM نانو مزدوجتان + بطاقة ترانس فلاش

بطارية سعة 4500 مللي أمبير

شاشة 6.55 بوصة HD+

الكاميرا الأمامية: 8 ميجا بكسل، الكاميرا الخلفية: 16 ميجا بكسل



TAG-PHONE Advanced

المعالج: ميديا تك Helio P60 ثماني النواة

6 جيجابايت 10 أندرويد

128 جيجابايت بطاقتا SIM نانو مزدوجتان

بطارية سعة 4400 مللي أمبير

شاشة 6.3 بوصة FHD+

الكاميرا الأمامية: 16 ميجا بكسل، الكاميرا الخلفية: 16 ميجا بكسل



TAGITOP®-MULTI

- المعالج : انتل i7 الجيل السادس (6500 U)
- معالج الرسومات : انتل HD + نيفيديا MX GT940
- الذاكرة العشوائية : 8 جيجا بايت نوع DDR3
- سعة التخزين : 1 تيرا بايت HDD | 128 جيجا بايت SSD
- مدخلين USB 2.0، مدخلين USB 3.0 مدخل HDMI (4K)
- لوحة مفاتيح مضاءة



حقيبة لابتوب



4000 مللي أمبير



15.6 إنش - FHD



مزود بكاميرا



واي فاي AC، بلوتوث 4.0



TAGITOP®-PLUS

- المعالج : انتل i7 الجيل الثامن (8550 U)
- معالج الرسومات : انتل HD®
- الذاكرة العشوائية : 8 جيجا بايت نوع DDR4
- سعة التخزين : 1 تيرا بايت HDD | 128 جيجا بايت SSD
- مدخلين USB 2.0، مدخلين USB 3.0 مدخل HDMI (4K)
- لوحة مفاتيح مضاءة



حقيبة لابتوب



4000 مللي أمبير



15.6 إنش - FHD



مزود بكاميرا



واي فاي AC، بلوتوث 4.0



TAGITOP®-PRO

- المعالج : انتل i7 الجيل العاشر (1065 G7)
- معالج الرسومات : انتل Iris® Plus Graphics
- الذاكرة العشوائية : 8 جيجا بايت نوع DDR4
- سعة التخزين : 128 جيجا بايت SSD - 512 جيجا بايت SSD
- مدخل USB 2.0، مدخلين USB 3.0 مدخل HDMI (4K)
- لوحة مفاتيح مضاءة



حقيبة لابتوب



7400 مللي أمبير



15.6 إنش - FHD



مزود بكاميرا



يدعم بصمة الإصبع



واي فاي AC، بلوتوث 4.0



THUNDERBOLT.

TAGITOP®-PLUS II

- المعالج : انتل i7 الجيل العاشر (10510 U)
- معالج الرسومات : انتل UHD + نيفيديا MX250
- الذاكرة العشوائية : 8 جيجا بايت نوع DDR4
- سعة التخزين : 128 جيجا بايت SSD - 512 جيجا بايت HDD
- مدخل USB 2.0، مدخلين USB 3.0، مدخل Type C، مدخل RJ45
- لوحة مفاتيح مضاءة



حقيبة لابتوب



5000 مللي أمبير



15.6 إنش - FHD



مزود بكاميرا



يدعم بصمة الإصبع



واي فاي AC، بلوتوث 4.2



TAGITOP®-UNI C

- المعالج : انتل Celeron N4100
- معالج الرسومات : انتل UHD
- الذاكرة العشوائية : 4 جيجا بايت نوع DDR3LP
- سعة التخزين : 256 جيجا بايت SSD - 64 جيجا بايت EMMC
- مدخل USB 3.0، مدخلين USB 2.0 مدخل مصغر HDMI مدخل RJ45



4800 مللي أمبير



14.1 إنش - FHD



مزود بكاميرا



واي فاي AC، بلوتوث 4.0



TAGITOP®-UNI

- المعالج : انتل i3 الجيل الخامس (5005 U)
- معالج الرسومات : انتل HD 5500
- الذاكرة العشوائية : 8 جيجا بايت نوع DDR3
- سعة التخزين : 128 جيجا بايت SSD - 512 جيجا بايت HDD
- مدخل USB 2.0، مدخل USB 3.0، مدخل HDMI، مدخل Type C لوحة مفاتيح مضاعة



حقيبة لابتوب



4000 مللي أمبير



14.1 إنش - FHD



مزود بكاميرا



يدعم بصمة الإصبع



واي فاي AC، بلوتوث 4.0



TAGITOP®-EDU

- المعالج : انتل i3 الجيل العاشر (1005 G 1)
- معالج الرسومات : إنتل UHD
- الذاكرة العشوائية : 4 جيجا بايت نوع DDR4
- سعة التخزين : 128 جيجا بايت SSD
- مدخلين USB 3.0، مدخل HDMI، مدخل Type C، مدخل RJ45



حقيبة لابتوب | ماوس USB | غطاء مطاطي



4290 مللي أمبير



14 إنش - FHD



مزود بكاميرا



واي فاي AC، بلوتوث 4.2



TAGITOP®-FLIP

- المعالج : انتل i5 الجيل الثامن (8259 U)
- معالج الرسومات : انتل Iris® Plus 655
- الذاكرة العشوائية : 8 جيجا بايت نوع DDR4
- سعة التخزين : 256 جيجا بايت SSD
- مدخل USB 3.0، مدخل HDMI، مدخل Type C لوحة مفاتيح مضاعة



7000 مللي أمبير



14.1 إنش - FHD شاشة لمس



مزود بكاميرا



يدعم بصمة الإصبع



واي فاي AC، بلوتوث 4.2



لمزيد من المعلومات

هاتف : 5100900 (0962-6)

فاكس : 5100901 (0962-6)

الموقع الإلكتروني iascasociety.org
ascajordan.org

بريد إلكتروني

asca.jordan@iascasociety.org

salouri@iascasociety.org

www.facebook.com/ASCAsociety

هذه النشرة تصدر عن

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA 2021) ©
يسمح بإعادة النشر شريطة توثيق المصدر